مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
المجلد 10/ العدد:02 (2020) ص124-144

التأصيل النظري لظاهرة الركود التضخمي في الأدبيات الاقتصادية

The theoretical rooting of the phenomenon of stagflation in the economic literature

رابح خوني [1]، حميد عزري [2] *

[1] جامعة بسكرة (الجزائر)، khouni28302@yahoo.com

[2] جامعة بسكرة (الجزائر)، hamidazri07@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020-10-11 تاريخ القبول: 2020-11-29

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الاحاطة بظاهرة الركود التضخمي في الاقتصادات الرأسمالية، حيث أن ارتباط ظهور التضخم والبطالة في الاقتصادات الغربية الرأسمالية غير معروف قبل سنوات السبعينات، إلا أن السياسة الكيترية المتبعة خاصة في الولايات المتحدة، اضافة إلى صدمة النفط الاولى لسنة 1973 عجلا بظهور هذه الازمة.

وتوصلت الدراسة إلى التباين الكبير بين المدارس الاقتصادية في تفسيرهم لظاهرة الركود التضخمي، حيث انبثق عنها ظهور مدارس اقتصادية جديدة على غرار المدرسة النقدية، واقتصاديات جانب العرض والمدرسة المؤسسية.

الكلمات المفتاحية: الركود التضخمي، التضخم، البطالة، منحنى فليبس.

تصنيفات JEL: G01 ،E31

Abstract

This study aims to capture the phenomenon of stagflation in capitalist economies, as the correlation of the emergence of inflation and unemployment in Western capitalist economies was unknown before the 1970s, however, the Keynesian policy, especially in the United States, in addition to the first oil shock of 1973, have precipitated the emergence of this phenomenon.

The study found the great discrepancy between economic schools in their interpretation of the phenomenon of stagflation, the fact that led to the emergence of new economic schools such as the monetary school, supply-side economics and the institutional school.

Keywords: Stagflation, Unemployment, Inflation, Philips Curve.

JEL Classification Codes : E31 ،G01.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

بعد الاثار المدمرة للحرب العالمية الثانية على معظم الاقتصادات الغربية، عرف الاقتصاد العالمي بعد الحرب إلى غاية أواخر الستينات مرحلة رواج وانتعاش كبيرين، حيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، وازدهرت التجارة الدولية واستقرت الاوضاع الاقتصادية، وذلك بفضل الدور الهام الذي لعبته المؤسسات النقدية والمالية المنبثقة عن مؤتمر بريتن–وودز لسنة 1944 وكذا مخطط مارشال الذي ساعد كثيرا على إعادة اعمار اوروبا الغربية.

إلا أن الاوضاع الاقتصادية سنوات السبعينات تدهورت بشكل كبير، حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي وتزايد عجز ميزان المدفوعات، وارتفعت معدلات التضخم، هذا التعايش بين البطالة والتضخم لم يكن معروفا من قبل، و لم يجد له تفسيرا في الادبيات الاقتصادية، خاصة لدى الكينزيين الذين سيطروا على معظم التحليلات الاقتصادية منذ منتصف الثلاثينات.

اشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة كما يلي: ماهي التفسيرات المقدمة لظاهرة الركود التضخمي في المدارس الاقتصادية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الاحاطة بظاهرة الركود التضخمي في الاقتصادات الرأسمالية من حيث مفهومها، والتفسيرات التي قدمتها مختلف المدارس الاقتصادية لسبب نشوئها، ابتداء من النقديين إلى غاية تبريرات المدرسة المؤسسية، إضافة إلى الحلول المقدمة للخروج من هذه الظاهرة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج نظريا أحد أخطر المشكلات الاقتصادية التي ظهرت خلال فترة السبعينات إلى غاية منتصف الثمانينات، ألا وهي الركود التضخمي، حيث تزامن ظهور الركود الاقتصادي والذي تعتبر البطالة أحد أهم مظاهره، مع ارتفاع معدلات التضخم.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليلها لظاهرة الركود التضخمي، حيث تم رصد اسباب ظهور الركود التضخمي في الولايات المتحدة، كما تم رصد التطور التاريخي للتفسيرات المقدمة من قبل المدراس الاقتصادية المختلفة للظاهرة، ثم السبل التي يمكن اتخاذها لعلاجها.

2- مفاهيم أساسية حول الركود التضخمي

2-1- تعريف الركود التضخمي

يتكون مصطلح الركود التضخمي من مصطلحين اثنين، هما الركود والتضخم، وهي ظاهرة اقتصادية ظهرت خلال السبعينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، لتنتشر في باقي الدول الرأسمالية، حيث أدت إلى التشكيك في الفكر الكيتزي، ومنحنى فليبس.

ويعرف الركود التضخمي على أنه ذلك الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد (باري، 1987، صفحة 608)، كما يعرف على أنه الحالة التي يوجد فيها تسارع معدلات التضخم المصحوبة بزيادة تاريخية في معدلات البطالة وانخفاض في مستوى الإنتاجية (فرهاد، 1993، صفحة 489).

التعريفان السابقان للركود التضخمي لم يفرقا بين مختلف أنواع التضخم، هل هو التضخم في الطلب؟ أو تضخم في التكاليف؟ وهل هو التضخم الزاحف؟ أو التضخم الجامح؟، كما أنها لم تفرض بين مختلف أنواع البطالة، هل هي البطالة الهيكلية؟ أم الاحتكاكية؟

في الواقع إن وجود الكساد الاقتصادي يشير إلى عدة مظاهر، فهو حالة من انخفاض معدلات الإنتاج الكلي، تدهور معدلات النمو الاقتصادي، انخفاض الاستثمارات، انخفاض درجة استغلال الموارد المتاحة للاقتصاد، انخفاض معدل نمو الأجور ليتناسب مع ارتفاع الأسعار، ارتفاع معدلات البطالة، نمو العجز في الميزانية العامة، انخفاض معدلات تكوين رأس المال، انخفاض معدلات الأرباح، مع هذا نجد معدلات التضخم مرتفعة.

2-2-نشأة ظاهرة الركود التضخمي:

استخدم مصطلح الركود التضخمي لأول مرة من قبل السياسي المحافظ البريطاني Lain Macleod في خطاب له سنة 1965 أمام البرلمان.

فبعد الحرب العالمية الثانية، ظاهرة التضخم كانت جديدة نوعا ما بالنسبة لصانعي السياسة الامريكية، بينما ظاهرة الركود لم تكن كذلك، فخلال الفترة 1946-1968 تعتبر سنة 1951 تضخمية فقط بالمعايير الحالية للتضخم، أما الفترات 1953-1954، 1957-1958 و1960-1961 فشهدت ركودا اقتصاديا بحسب مجلس المستشارين الاقتصاديين (Bunder, 1979, p. 1) CEA.

أظهرت حقبة السبعينات من القرن الماضي تزايد حدة التضخم وخاصة في الولايات المتحدة، ثم استمرت الضغوط التضخمية في التزايد في مرحلة الثمانينات من القرن الماضي، إلا أن الظاهرة الجديدة التي لم يعرفها التاريخ الاقتصادي من قبل تتمثل في تعايش التضخم والركود جنبا إلى جنب، فلأول مرة يتلازم الارتفاع المستمر والمتواصل في مستويات الأسعار مع التزايد في حجم البطالة وتدهور معدلات الإنتاج الحقيقي، وقد تعرضت الدول الرأسمالية برمتها لهذه المشكلة التي انذرت بفشل آلية عمل منحنى فليبس (الربيعي، 2014، صفحة 135).

الشكل رقم (01): تطور معدلات التضخم والبطالة في الولايات المتحدة خلال الفترة (1960-2010)

الوحدة: (%).

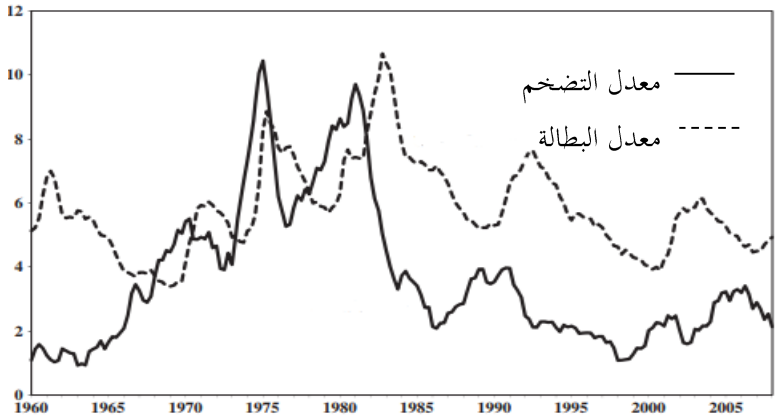

Source: (Gordon, 2011, p. 15)

وبتفاقم أزمة الركود التضخمي في الاقتصادات الرأسمالية، اثبت عجز التحليل الكيتزي في تفسيره ومعالجته الأمر الذي عزز مكانة المدارس الاقتصادية الأخرى في تفسير الركود التضخمي. فعادت مدرسة النقديين ومدرسة اقتصاديات جانب العرض إلى جذورها التي تعود إلى ما قبل الكيترية وقدمت تفسيرها على أساس الاقتصادات الكلاسيكية. أما الكينيزيين المحدثين ومدرسة التوقعات الرشيدة فقد حاولوا البحث في العوامل التي أدت إلى ظهور منحنى فليبس (بن يوسف، 2016، صفحة 69).

2-3-مؤشر الركود التضخمي

عند رصد ظاهرة الركود التضخمي، يعتمد الاقتصاديون عادة على مؤشر يسمى معدل الركود التضخمي، أو معدل التضخم الركودي، ويسميه البعض الآخر مؤشر الاضطراب، وهو مؤشر يعبر عن مجموع معدل التضخم ومعدل البطالة، كما يلي:

معدل الركود التضخم=معدل التضخم + معدل البطالة

استناداً إلى المؤشر السابق لرصد معدل الركود التضخمي، نستطيع أن نقرر أن اقتصاد دولة ما يعاني من ركود تضخمي في حالة تجاوز معدل الركود التضخمي النسبة 8%، بشرط تصاعد كل من معدل التضخم ومعدل البطالة. ولكن في حقيقة الأمر بالرغم من أن معدل الركود التضخمي يعتبر مؤشراً جيداً لرصد ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد إلا أن ربطه بنسبة 8% ترد عليه بعض الإشكاليات، فمن المحتمل أن يتجاوز معدل الركود التضخمي في اقتصاد دولة ما النسبة 8% ولكن في نفس الوقت قد يبقى معدل البطالة فقط أو معدل التضخم فقط عند النسبة 4%، ففي هذه الحالة لا يمكن القول بأن اقتصاد هذه الدولة يعاني من ظاهرة الركود التضخمي. والواقع أن هناك إجماع بين الاقتصاديين إلى أنه في حالة تجاوز معدل الركود التضخمي نسبة 8% مع تصاعد كل من معدل التضخم ومعدل البطالة في هذه الحالة فقط يمكن أن نقرر بأن الاقتصاد يعاني من ظاهرة الركود التضخمي (عوض، 2002، صفحة 27).

3- التحليل الكيتزي للبطالة والتضخم

لم يعتقد "كيتز" بوجود الركود في الاقتصاد، فإذا كان الطلب الكلي الفعال دون المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، فإن تدخل الدولة في هذه الحالة ضروري لدعم هذا الطلب، وإعادة الاقتصاد الى الإنعاش في إطار الدورات الاقتصادية، وذلك عن طريق استخدام سياسة النقود الرخيصة، والسياسة الضريبية المعدلة لتوزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات ذات الميل الاستهلاكي المرتفع، وأهمها استخدام سياسة التمويل بالعجز. أما التضخم فيرى "كيتز" أنه يحدث نتيجة لوجود فائض في الطلب، ففي مرحلة التشغيل الكامل، أي أن مرونة العرض الكلي منعدمة، فإن زيادة الطلب الكلي تخلق فائضا في الطلب، ينعكس في ارتفاع مستوى الأسعار، ويستمر الارتفاع في الأسعار طالما وجدت قوى تضخمية في الاقتصاد متمثلة في فائض طلب يدفع بها إلى أعلى. إلا أن ما يؤخذ على هذا التحليل الذي قدمه "كيتز" عجزه عن تقديم إجابة محددة حول المعدل المتوقع الذي ستسجله الأسعار في مثل هذه الظروف، ما دفع اتباع "كيتز" لاعتبار المستوى العام للأسعار متغير خارجي يحدد خارج النموذج الاقتصادي المقدم.

الشكل رقم (02): العلاقة بين التضخم والبطالة وفقا للكنيزيين

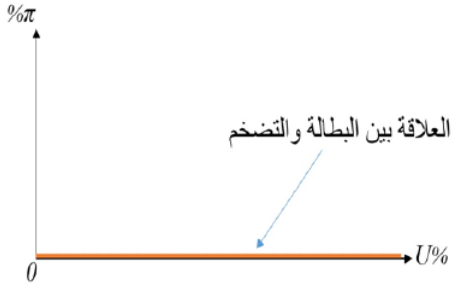

المصدر: (بلقاسمي ، 2016-2017 ، صفحة 116)

يتضح من الشكل اتفاق الكيتزيون على عدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم في ظل ظروف البطالة التي شهدها الاقتصاد الرأسمالي أثناء وبعد أزمة الكساد، وعدم الاهتمام بالأسعار والتضخم إلى غاية سنوات الخمسينات والإضافة التي قدمها الاقتصادي "أ.و. فليبس".

4-تحليل منحنى فليبس:

4-1-الاساس النظري لمنحنى "فليبس":

وضح الاقتصادي الأسترالي "فليبس" العلاقة بين التغير في الأجور النقدية ومعدل البطالة، من خلال دراسة تطبيقية على الاقتصاد البريطاني خلال فترة (1957-1861)، تلقت هذه الدراسة قبولا معتبرا بين الاقتصاديين في البداية، وأصبحت مرجعا مهما في التحليل الاقتصادي الكلي.

يوضح منحنى فليبس العلاقة العكسية غير الخطية بين معدل البطالة ومعدل الأجور النقدية، فكلما كان معدل البطالة عاليا، كلما كان معدل التضخم منخفضا، أي أن هناك مفاضلة بين تضخم الأجور ومعدل البطالة، كما يوضحه الشكل رقم (03).

الشكل رقم(03): منحنى فليبس الأصلي والمعدل

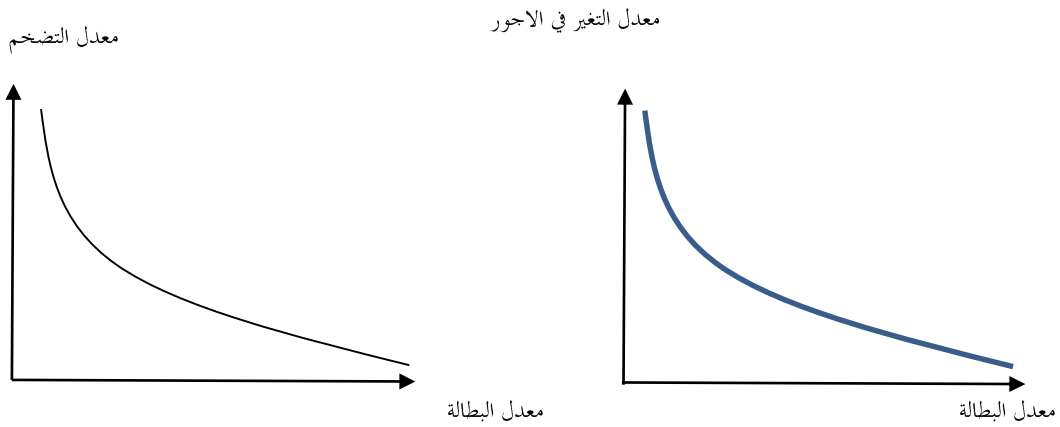

المصدر: (قنوني، بن عدة، و ريغي، 2014، صفحة 118)

الجزء الأيمن من الشكل رقم (03) يوضح العلاقة العكسية بين معدلات الأجر النقدية ومعدلات البطالة، فخلال فترات الازدهار الاقتصادي يزداد الطلب على العمالة، نظرا لزيادة قدرة النقابات العمالية على زيادة الأجور النقدية، فتزداد الأجور، أي أن انخفاض البطالة تؤدي إلى زيادة الأجور النقدية.

يمكن الانتقال من العلاقة بين معدل التغير في معدل الأجر النقدي ومعدل البطالة إلى العلاقة بين معدل التغير في مستوى السعر وحجم البطالة من خلال التغيرات طويلة المدى في إنتاجية العمل كما هو موضح في الجزء الايسر من الشكل رقم (03)، فاذا كانت الزيادة في معدل الأجر النقدي مساوية لمعدل الزيادة في إنتاجية العمل، ففي هذه الحالة لا يتغير معدل تكلفة العمل لإنتاج السلع، ومن ثم إذا تحددت أسعار السلع بتكاليف انتاجها إلى حد ما، ففي هذه الحالة لا تتغير الأسعار، وعلى ذلك يصبح بالإمكان الحصول على معدل الزيادة في مستوى السعر $\boldsymbol{P' / P}$، بعد طرح معدل الزيادة في إنتاجية العمل $\boldsymbol{Q' / Q}$ من معدل الزيادة في الأجور النقدية $\boldsymbol{w' / w}$ (الموسوي، 1994، صفحة 352)، أي:

$$\boldsymbol{P' / P = w' / w = Q' / Q}$$

إن الوصول لحالة التشغيل الكامل وفقا لتحليل منحنى فليبس يعني حدوث التضخم، لذا لا بد من قبول معدل مرتفع من التضخم مقابل توظيف جميع الموارد المتاحة في الاقتصاد، أو قبول نسبة معينة من البطالة مقابل معدل مقبول من التضخم، هذا ما يفسر وجود معدلات مرتفعة من التضخم في الدول المتقدمة.

4-2-الصيغة العامة لمعادلة منحنى فليبس:

يمكن كتابة الصيغة العامة لمنحنى "فليبس" عبر المعادلة التالية (خليل، 1994، صفحة 864):

$$\boldsymbol{W_t = a_o + a_1 U_t^{-1}}$$

حيث تمثل: $\boldsymbol{W_t}$ نمو الأجور في الزمن $\boldsymbol{t}$.

$\boldsymbol{a_o}$: ثابت، وهو الذي يحدد موقع منحنى "فليبس"

$\boldsymbol{a_1}$: انحدار منحنى "فليبس"

$\boldsymbol{U_t^{-1}}$: مقلوب معدل البطالة في الزمن $\boldsymbol{t}$.

فطالما أن $\boldsymbol{a_1}$ موجب فإن العلاقة بين نمو الأجر والبطالة تكون عكسية، حيث أن معدل مقلوب البطالة هو المستخدم في المعادلة، مع الملاحظة أن "فليبس" ينظر إلى العوامل الأخرى غير البطالة التي تؤثر على نمو الأجر أنها غير مهمة.

رغم المساهمة الهامة التي قدمها "فيلبس" وجهت له انتقادات من أهمها عدم وجود أساس نظري لعلاقته الإحصائية، أي أن النزعة في صياغة منحنى فيلبس كانت مجردة من أي إطار نظري محدد، فهي تصوير وقياس لعلاقة ميدانية وظاهرة قياسية بدون نظرية (علاقة إحصائية بحتة).

5- الموقف الفكري للمدارس الاقتصادية لتفسير الركود التضخمي

شعر الاقتصاديون بخيبة أمل من النظرية الكينزية منتصف السبعينات في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا عندما بدأ الاقتصاد يعاني من ظاهرة الركود التضخمي، حيث يلقي أمثال Tobin وGalbraith باللوم على استخدام أو إساءة استخدام أو عدم استخدام أدوات سياسة معينة، ويتهم Tobin "كينز" أنه لم يقدم، ولا أتباعه المتنوعون على مر السنين وصفة لتجنب التضخم غير المستقر عند التوظيف الكامل، في البداية وجه الكينزيون أصابع الاتهام في نشوء الركود التضخمي إلى انخفاض سعر صرف الدولار نتيجة الخروج عن قاعدة الذهب، والى الصدمة النقطية سنة 1973، إلا أن هذا التبرير لم يقنع الاقتصاديين الاخرين خاصة أنصار المدرسة النقدية.

5-1-تفسير المدرسة النقدية للركود التضخمي

يفسر النقديون ظهور الركود التضخمي في السبعينات إلى السياسات التوسعية التي انتهجتها الدول الرأسمالية في الستينات من القرن الماضي، بغرض مكافحة الكساد من جهة، ومن جهة أخرى دعم الطلب الكلي الفعال، ويرى "فريدمان" أن هذه السياسات أدت إلى تسارع معدلات التضخم، وبغرض علاج هذا التضخم المتسارع، قامت بمحاولات كبتية باستخدام سياسات مراقبة الأسعار والأجور، أو الضغط على القطاع الخاص، ما يؤدي إلى التقليل من كفاءة نظام الأسعار الذي يفترض فيه المرونة، هذا التدخل، وبهذه الطريقة من الحكومات أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة، وقد قدم "فريدمان" تفسيرا لتزامن كل من المعدلات العالية للنمو في المعروض النقدي وسعر الفائدة.

ركز "فريدمان" هجومه على منحنى "فليبس" بأنه يتجاهل تأثير الأسعار على الأجور، حيث اهتم فليبس بالأجور الاسمية بدلا من الأجور الحقيقية، فالعمال لا يعانون من ظاهرة الوهم النقدي كما افترضه "كينز"، بالإضافة إلى ذلك ادعى "فريدمان" أن هناك معدل بطالة طبيعي، يحدده الهيكل الأساسي لسوق

العمل ومعدل تكوين رأس المال ونمو الإنتاجية. وأعرب عن اعتقاده بأن الاقتصاد يميل دائما إلى هذا المستوى من البطالة حتى لو حاولت الحكومة استخدام سياسة مالية ونقدية لتوسيع نطاق البطالة. ولاحظ في وقت لاحق أن المعدل الطبيعي للبطالة ليس "ثابتا وغير قابل للتغيير" ولكنه غير حساس للقوى النقدية (Mitchell, Wray, & Watts, 2016, p. 228)

الشكل رقم (04:) رؤية "فريدمان" لمنحنى فليبس

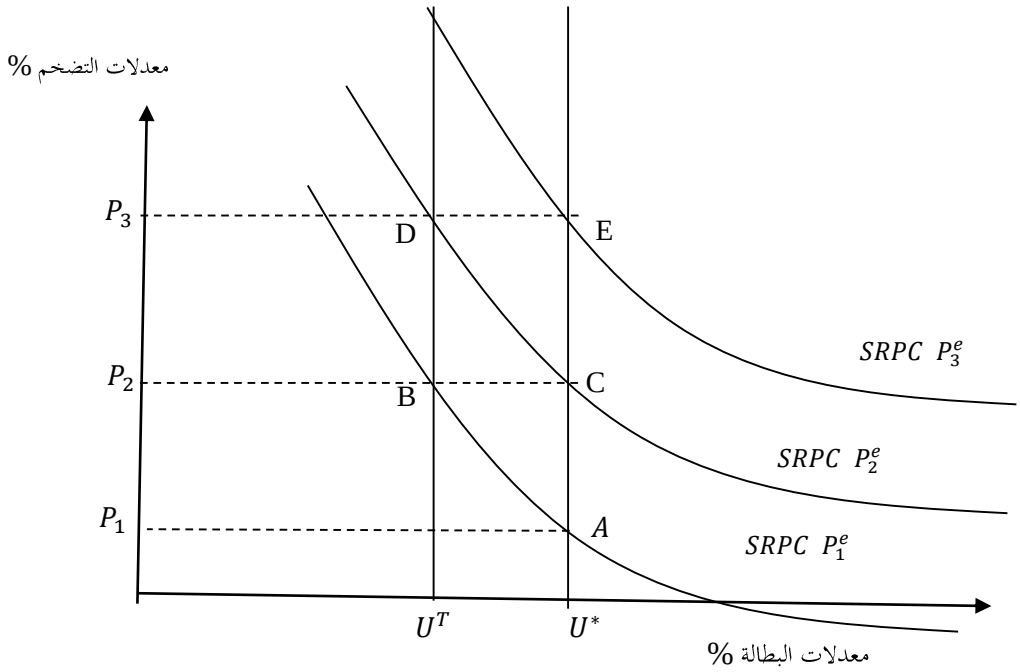

Source: (Mitchell, Wray, & Watts, 2016, p. 230)

في المدى القصير، عند النقطة **A** يكون معدل التضخم $\boldsymbol{P_1}$، ويكون معدل البطالة عند المعدل الطبيعي $\boldsymbol{U^*}$، نفترض الان أن الحكومة وتحت ضغط المطالبة برفع معدلات التشغيل، وان معدل البطالة $\boldsymbol{U^*}$ مرتفع للغاية، وتعتقد بأنها تستطيع من خلال السياسة المالية والنقدية الوصول إلى معدل البطالة الأقل من المعدل الطبيعي $\boldsymbol{U^T}$، ويتحرك الاقتصاد إلى النقطة **B**، وبالتالي ترتفع معدلات التضخم إلى $\boldsymbol{P_2}$ على اعتبار انخفاض معدل البطالة.

وبالتالي فإن الحكومة تحفز الطلب الكلي، ويزداد الطلب على العمالة، وترتفع الأجور النقدية للعمال نتيجة زيادة الطلب على العمالة، فتتسارع معدلات زيادة الأسعار على زيادة الأجور النقدية، وبالتالي تنخفض الأجور الحقيقية، وهكذا يفترض النقديون أن توقعات العمال التضخمية لا تتكيف مع التضخم الفعلي على الفور، كما أكدوا أن الاستقرار في النقطة B غير متوقع، إلا إذا تم خداع العمال أن الزيادة في الأجور الاسمية تناظر تلك الحقيقية، لكن التوقعات التضخمية تتكيف مع معدل التضخم الفعلي مع مرور الوقت، ويستقر الاقتصاد عند النقطة C.

إن المسار الذي يسلكه سوق العمل في الوقت الذي تتكيف فيه التوقعات التضخمية مع التضخم الفعلي، وتغيرات منحنى فليبس، هي مسألة تجريبية، لكن بالنسبة للنقديين فإن سوق العمل في هذه الحالة دائما يرجع إلى معدل البطالة الطبيعي U^* مهما حاولت الحكومة أن تخفضه.

أما في المدى الطويل نحصل على منحنى فليبس العمودي، والذي تختفي فيه العلاقة بين البطالة والتضخم، وذلك عند معدل البطالة الطبيعي U^*، ويثبت الأجر الحقيقي، أي أن الزيادة في الاجور النقدية تساوي الزيادة في الأجور الحقيقية.

5-2-تفسير نظرية التوقعات الرشيدة للركود التضخمي

ذهب انصار نظرية التوقعات الرشيدة إلى عدم وجود تبادل بين التضخم والبطالة حتى في الأجل القصير، حجتهم في ذلك أنه لو طبق البنك المركزي سياسة نقدية توسعية تستدعي التوسع في العرض النقدي، بحيث يتأكد العمال والمنشآت أن ذلك يردي إلى الرفع من معدل التضخم، فإن الأجور والاسعار تتعدل في الحال، وبافتراض العمالة الكاملة فإن الأجور النقدية والاسعار تزداد نسبيا ، تاركة الأجور الحقيقية وبالتالي البطالة بدون تغيير (ابدجمان، 1999، صفحة 339)، أما تفسير مدرسة التوقعات الرشيدة لأسباب الركود التضخمي فيتمثل في أن سوء التوجه الحكومي ومنهجية الإدارة الناجمين عن استخدام السياسات الكينيزية لمعالجة ظاهرتي البطالة والتضخم أدت إلى ظهور الركود التضخمي (بن يوسف، 2016، صفحة 78).

ويرى أنصار التوقعات الرشيدة أن السياسة النقدية التوسعية هي سبب ارتفاع الأسعار، وخاصة السياسة النقدية المفاجئة، وان التضخم الركودي يحدث بسبب المفاجئة السعرية التي تحدث بسبب صدمات

الطلب الكلي، والتي تعني التحولات غير المرتقبة في الطلب الكلي الناتجة عن تغيرات غير مرتقبة في السياسة المالية أو النقدية، أو تغيرات مفاجئة في الاستهلاك الخاص وسلوك الاستثمار، كما تحدث المفاجئة السعرية نتيجة صدمات العرض الكلي، والتي تعني التحولات غير المرتقبة في العرض الناتجة عن عوامل جانب العرض والتكلفة، وتؤدي هذه الصدمات إلى انحراف السعر الفعلي عن المتوقع (الربيعي، 2014، صفحة 44).

5-3-تفسير اقتصاديو جانب العرض للركود التضخمي

ظهرت مدرسة اقتصاديات العرض في بداية الثمانينات بقيادة "جورج جيلدر" و"لافر كريستول" كأحد روافد المدرسة الكلاسيكية المعاصرة في مواجهة المدرسة الكينزية التي فشلت في تقديم مبرر لمشكلة الركود التضخمي.

انتقد رواد مدرسة اقتصادات جانب العرض منحنى فليبس، ففي اعتقادهم أنه لا توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، لا في الاجل القصير ولا في الاجل الطويل، بل انهم على النقيض من ذلك يرون أن تخفيض معدل البطالة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قوى العرض للسلع والخدمات، وبالتالي يمكن أن يسهم في تخفيض الأسعار ومعدل التضخم، ومن ثم لا يوجد في رأيهم أي تعارض بين زيادة معدلات التوظيف وتحقيق الاستقرار النقدي والسعري (زكي، 1998، صفحة 424).

يفسر اقتصاديو جانب العرض للركود التضخمي في السبعينات للقرن الماضي بصدمة العرض السلبية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي التي حدثت خلال هذه الفترة الزمنية، وليس حدوث نقص في الطلب الكلي الفعال كما اعتقده الكينزيين، فقد حدثت أزمتي نفط خلال السبعينات، الأولى خلال أكتوبر من سنة 1973، والثانية في سنة 1979 أدتا إلى مضاعفة أسعار النفط في الأسواق الدولية لأكثر من ثلاثة أضعاف، فارتفعت تكاليف الطاقة في الدول المستوردة للنفط، وعلى رأسها الولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان، وارتفعت أسعار المنتجات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (05).

الشكل رقم (05): الصدمات السلبية في جانب العرض

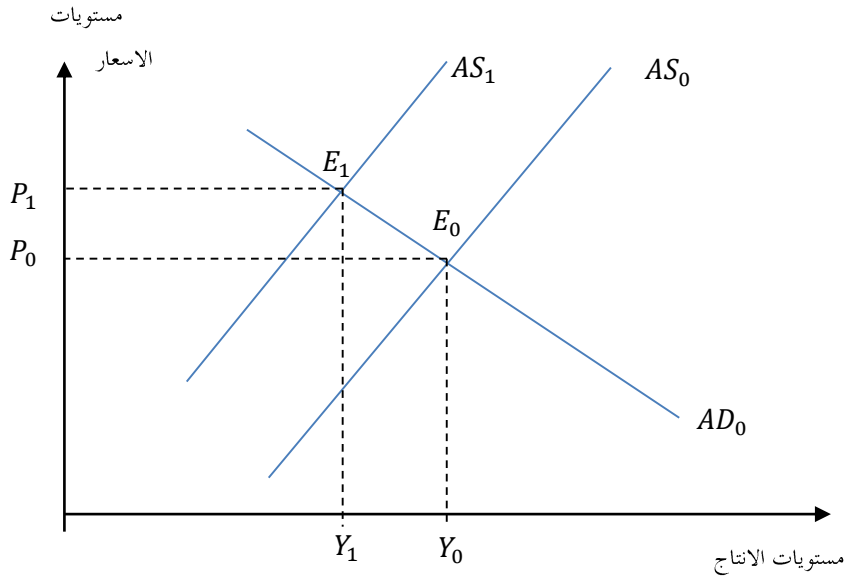

Source: (Guru, 2019)

يتم التعبير عن زيادة تكلفة الانتاج الناتجة عن زيادة أسعار الطاقة، بانسحاب منحنى العرض الكلي **AS**، فقبل حدوث صدمة العرض يكون الاقتصاد في التوازن عند النقطة التوازنية $\boldsymbol{E_0}$، عند مستوى أسعار $\boldsymbol{P_0}$، وإنتاج كلي $\boldsymbol{Y_0}$، وبعد حدوث الصدمة السلبية ينسحب منحنى العرض الكلي $\boldsymbol{AS_0}$ إلى اليسار إلى منحنى العرض الجديد $\boldsymbol{AS_1}$، فيرتفع مستوى الأسعار $\boldsymbol{P_1}$، وينخفض الإنتاج الكلي إلى $\boldsymbol{Y_1}$، وبالتالي فإن صدمة العرض السلبية أدت إلى حدوث ظاهرة الركود التضخمي.

5-4-تفسير الكينزيون الجدد للركود التضخمي

يعتقد الكينزيون الجدد بزعامة "روبرت سولو" و"جيمس توبن" و"هيلر" أن آليات السوق لا تضمن بصفة مستمرة تحقيق التوازن عند التشغيل التام، وأن الاقتصاد الرأسمالي يخضع بطبيعته للتقلبات الاقتصادية، وأن هذه التقلبات لا تمثل حدثا طارئا على النظام الرأسمالي، وتدخل الدولة ضروري في هذه الحالات مطلوب لإعادة الاقتصاد إلى حالة التوازن، وأزمة الركود التضخمي في السبعينات حسب الكينزيون الجدد تعود إلى أسباب عدة، أبرزها صدمات العرض التي تعرض لها الاقتصاد العالمي الناتجة عن

أزمة أسعار النفط سنوات السبعينات، حيث ارتفعت أسعار الطاقة اكثر من ضعفين، ما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي ارتفاع مستويات الأسعار، كما أن أسعار الغذاء في الأسواق الدولية عرفت ارتفاعا رهيبا خلال نفس الفترة، والتي تعود إلى نقص المحاصيل الزراعية في كثير من بلدان العالم، هذه الصدمات في العرض أدت إلى تراجع الإنتاج الكلي، ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع التضخم.

بالإضافة إلى ذلك يرجع الكينزيون الجدد أزمة الركود التضخمي إلى سوء استخدام السياسات المالية والنقدية المستخدمة في بعض البلدان الصناعية، والتي أدت إلى زيادة النفقات الحكومية، دون أن يصاحبها زيادة في الحصيلة الضريبية، وعدم التفرقة والتمييز بين النوعين من التضخم، تضخم الطلب وتضخم التكلفة، لأن هذ الأخير هو من يسبب الانتقال في منحنى فليبس إلى أعلى وأسفل، وهو ما يسبب الركود التضخمي (الربيعي، 2014، صفحة 54)، فالسياسات النقدية الهادفة إلى مكافحة التضخم المتخذة عن طريق تقليل الطلب الكلي، تعد مرتفعة الكلفة في تأثيرها على الإنتاج، بينما تأثيرها جد محدود على تضخم التكلفة (عوض، 2002، صفحة 42).

أما السبب الآخر للازمة فقد تمثل في الرقابة على الأجور والأسعار، إذ كان يعتقد أن تجميد الأسعار سوف يساعد على ضبط لولب الأجور–الأسعار وهذا لم يحدث، وفي ظل وجود الرقابة انخفض إنتاج بعض السلع مما سبب اختناقات في الإنتاج وكان هناك تضخم مكبوت، فبمجرد ما تخلت الحكومة عن الرقابة تزايد التضخم بمعدل متسارع بسبب ارتفاع الطلب المتولد عن تجميد الأسعار من ناحية وبسبب قيام رجال الأعمال برفع الأسعار إلى مستوى أعلى خشية إعادة فرض القيود (بن يوسف، 2016، صفحة 77).

5-5- خامسا-تفسير المدرسة المؤسسية للركود التضخمي:

تستند أفكار المدرسة المؤسسية إلى أفكار الاقتصادي "جون كينيث جالبيرث"، وتمتاز المدرسة المؤسسية بانتقادها اللاذع للنيوكلاسيك، سواء في فروضهم أو منهجهم، والنتائج التي توصلوا اليها، وذلك لإهمالهم لدور العوامل المؤسسية، القانونية، الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى اعتقادهم أن المنافسة واقتصاديات الأسواق قد فقدت فعاليتها مع سيادة الاحتكارات التي أصبحت السمة البارزة لهذه الأسواق.

ينكر مفكرو المدرسة المؤسسية أي دور للسياسات المالية والنقدية في إحداث ركود التضخمي في السبعينات، بل هو ظاهرة ناتجة عن طبيعة المؤسسات المسيطرة على الاقتصاد الرأسمالي، فالركود التضخمي يمكن تفسيره من قويتين، القوة الأولى هي الاحتكارات، حيث يفرقون بين الاحتكارات التي تسود قطاع المنتجين كالقطاع الزراعي، ففي هذه القطاعات يوجد فيها عدد كبير من المنتجين، وتسودها إلى حد كبير شروط المنافسة التامة، ففيها الاسعار تحدد وفق لقانون الطلب والعرض، أما القطاع الآخر فهو قطاع احتكار القلة، وهو يسود في الصناعات التحويلية، ويوجد فيها عدد قليل من الشركات الانتاجية الضخمة، وتستطيع بما لها من تأثير من التحكم في الأسعار، إذ لهذه الشركات استراتيجية تمكنها من السيطرة على تطورات الأسعار بما فيها سياسة الاغراق، بالرغم من النمو في إنتاجية العمال.

أما القوة الثانية في تفسير الركود التضخمي فهي الحركة التراكمية في الأسعار والأجور، الناجمة عن قوة النقابات، فالنقابات تضغط لزيادة الأجور، والشركات الاحتكارية يضغطون لزيادة الاسعار، ما يصنع سباق بين الأجور والاسعار، فعند زيادة الأسعار، تنخفض الأجور الحقيقية للعمال، فيضغط العمال على أصحاب الشركات لزيادة أجورهم النقدية، والشركات الاحتكارية التي تسيطر على الأسعار تعوض الزيادة في الأجور من خلال زيادة الأسعار.

تجدر الإشارة إلى أن المدرسة المؤسسية تعرضوا لأثر التطورات التكنولوجية في تفاقم مشكلة البطالة، حيث أدت الثورات التكنولوجية إلى إعادة هيكلة سوق العمل، وإحداث تغيير نوعي في الفرص المتاحة، ففي حين ينخفض الطلب على الوظائف الروتينية، ويزداد الطلب على الوظائف التي تتطلب مهارات عالية، مثل الوظائف المرتبطة بحل المشاكل التقنية، هذا التفاوت في التشغيل أدى إلى إحداث فجوة في المهارات، والأجور، والذي تسبب في تداعيات سياسية واجتماعية خطيرة.

6-علاج الركود التضخمي

للخروج من ظاهرة الركود التضخمي أعطت المدارس الاقتصادية مجموعة من الإجراءات والسياسات الكفيلة بذلك.

6-1-المدرسة النقدية:

يعتقد النقديون أنه للخروج من أزمة الركود التضخمي يجب اتباع سياسة نقدية تقييدية ثابتة، وعلى المدى الطويل، وبالتالي فهدف السياسة الاقتصادية لعلاج الركود التضخمي يجب أن يكون هدفها أولا التخفيف من حدة التضخم، طالما أنه سبب المشكلة، ثم التفرغ للبطالة، وسنستعرض أهم الأفكار التي قدمها النقديون لعلاج الأزمة كما يلي:

- إعطاء التطورات النقدية والعوامل النقدية أهمية كبيرة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك باعتماد سياسة نقدية متشددة، فالكتلة النقدية لها أهميتها الأساسية في سير النظام الرأسمالي، فهي المتغير الرئيس المتحكم في كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وحجمها لابد أن يتناسب وحجم الدخل وعدد السكان، يرافق ذلك زيادة في الضرائب في الاجل القصير أفضل من زيادتها في الاجل المتوسط أو الطويل (التكريتي، 2010، صفحة 90).
- معالجة البطالة من وجهة نظر النقديين تكون بالاعتماد على المراحل الأولى للرأسمالية، بخفض معدلات الأجور عند زيادة عرض العمل عن الطلب عليه، كما ازعجتهم منحة البطالة الممنوحة من الحكومات الرأسمالية للبطالين، إذ جعلتهم غير مهتمين بالبحث عن العمل، ومقترحهم أن تلغي الدولة أو تقلل إلى اقصى حد اعانات البطالة، وإعادة الحياة إلى قوى الطلب والعرض في سوق العمل لإجبار العمال على العمل بمستويات الأجور التوازنية (التكريتي، 2010، صفحة 89).
- الفجوة الزمنية المتعلقة بالسياسة النقدية تعد طويلة ومتغيرة، ومن ثم فإن السياسة النقدية المرنة ربما تكون غير محققة للاستقرار، وقد اقترح "فريدمان" مثلا السياسة النقدية التي تباشر زيادة عرض النقود بمعدل ثابت من 3 % إلى 5 %، وإذا عزز هذا المعدل فإنه يتسق مع مستوى أسعار ثابتة معقولة في الفترة الطويلة ما دام الإنتاج يتزايد مع الزمن (مفتاح، 2005).
- يعارض النقديون أي إجراءات تدخلية لعلاج الركود التضخمي عبر السياسة المالية، التي من شأنها زيادة العجز الموازني، ثم التضخم الذي يمثل أساس ازمة الركود التضخمي، كما أنها تتميز فالتأثير يجب أن يكون على العرض الكلي، لا على الطلب الكلي، من خلال زيادة الإنتاج، وتحفير أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار للقيام بالتراكم الرأسمالي.

6-2-مدرسة التوقعات الرشيدة:

يدعوا أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة إلى عدم المغالاة في أهمية السياسة النقدية لحل أزمة الركود التضخمي، ذلك أن الأفراد يتصرفون وفقا لتوقعاتهم التي تتصف بالرشادة، وضرورة العودة إلى آليات السوق، وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ذلك أن تدخلاتها تؤثر على آلية الاقتصاد التي تعمل من خلال تغيرات العرض الكلي، والتي تدفع الاقتصاد نحو الاستخدام الكامل، وتجعل أي تغيرات في الأسعار والإنتاج خارج هذا المستوى عشوائية وتنتفي مع الوقت.

6-3-اقتصاديو جانب العرض:

يقترح اقتصاديو جانب العرض مكافحة الركود التضخمي من خلال التأثير على هيكل الطلب ليكون تبعا للإنتاج وليس الاستهلاك، ويتم ذلك من خلال (عوض، 2002، صفحة 48):

- تخفيض معدلات الضرائب وخصوصا الضرائب المفروضة على الأرباح، والهدف من ذلك هو أن يكون نصيب الأرباح في الناتج المحلي أكبر من نصيب الأجور، لما لذلك من آثار محفزة على الاستثمار دون الاستهلاك، حيث تؤدي الزيادة في الاستثمار إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم التوظيف والدخل.
- تقييد نطاق التدخل الحكومي من خلال خفض الانفاق العام الممول بالإصدار النقدي الجديد، بهدف محاربة التضخم.
- إلغاء أو تقليل المبالغ التي تنفقها الحكومة كتأمين للعاطلين.
- عدم تدخل الحكومة في سوق العمل عبر تحديد حد أدنى للأجور.
- يجب أن يكون خفض معدل الضريبة مصحوبا بسياسة نقدية تقييدية، تستهدف في المقام الأول مكافحة التضخم.

6-4-الكينزيون الجدد:

يعتقد الكينزيون الجدد أن الخروج من ورطة الركود التضخمي يحتاج إلى وقت طويل، كما أن التركيز على مكافحة التضخم من خلال سياسات الاقتصاد الكلي سينطوي على تكلفة عالية، وذلك

لتعرض مستوى الدخل والإنتاج للانخفاض الشديد، لهذا تقترح هذه المدرسة ضرورة دمج السياستين النقدية والمالية بشكل مرن، وأن تكون قليلة التوسع (الربيعي، 2014، الصفحات 54-55)، وتكون الأولوية لإعادة دور الدولة الهام في تنشيط الاقتصاد، وتحريك الطلب الكلي، وبالتالي التركيز على السياسة المالية، ذلك أن التركيز على السياسة النقدية كما يدعوا إليه النيوكلاسيك أثره مؤقت، بسبب عدم مرونة الأجور والاسعار نحو الانخفاض.

6-5-المدرسة المؤسسية:

تعتقد المدرسة المؤسسية في أن مشكلة الركود التضخمي ناتج عن طبيعة المؤسسات الاحتكارية، وسيطرتها على الأسواق، بالإضافة إلى ردود الأفعال التي تمارسها نقابات العمال اتجاه سيطرة المؤسسات الاحتكارية في الأسواق، ويقترح وضع قوانين ملائمة للرقابة على الأجور والاسعار، واعتماد التخطيط الاقتصادي المتوازن للقضاء على أزمة الركود التضخمي، واجراء تصحيحات للأسواق تتولاها الدولة، التي لا غنى عن تدخلها الدائم فيها في مواجهة نفوذ الشركات الاحتكارية (الربيعي، 2014، صفحة 50).

7. الخاتمة:

وضحنا من خلال هذه الدراسة الإطار النظري لظاهرة الركود التضخمي التي مست الاقتصادات الغربية منتصف السبعينات، حيث فسرت هذه الظاهرة من قبل العديد من المدارس الاقتصادية، انطلاقا من المدرسة النقدية وصولا إلى الكينزيون الجدد، كما قدمت العديد من الحلول للخروج من حالة الركود التضخمي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الركود التضخمي مصطلح اقتصادي، يعبر عن ذلك الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد، وهي وضعية سادت الاقتصاد الغربي الرأسمالي في السبعينات، إلى غاية منتصف الثمانينات، كما كان هناك تباين كبير بين المدارس والمفكرين الاقتصاديين في تفسيرهم لظاهرة الركود التضخمي، ففي حين يفسر النقديون الظاهرة إلى السياسات التوسعية التي انتهجتها الدول لتعزيز الطلب الكلي، ترى مدرسة التوقعات الرشيدة أسباب الركود التضخمي في سوء التوجه الحكومي ومنهجية الإدارة الناجمين، أما اقتصاديو جانب العرض فيفسرون الركود التضخمي بصدمة العرض السلبية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في السبعينات، هذا

التباين في تفسير ظاهرة الركود التضخمي أدى إلى التباين في رؤية كل مدرسة لطريقة الخروج من هذه الازمة.

8. المراجع

Bunder, A. (1979). *Economic policy and the great stagflation.* New York: Academic Press.

Gordon, R. (2011). *The History of the Phillips Curve: Consensus and Bifurcation.* New York: Economica.

Guru, S. (2019). *The Stagflation and Supply-Side of Economics*. Retrieved 02 01, 2019, from www.yourarticlelibrary.com

Mitchell, W., Wray, L., & Watts, M. (2016). *Modern Monetary Theory and Practice: An Introductory Text.* The University of Newcastle: Centre of Full Employment and Equity, Callaghan.

إبراهيم لطفي عوض. (2002). ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصادي المصري دراسة تحليلية، إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصادي المصري دراسة تحليلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنمية الاقتصادية والتخطيط. كلية التجارة، الزقازيق: جامعة الزقازيق.

حبيب قنوني، محمد بن عدة، و مليكة ريغي. (2014). البطالة والتضخم في الجزائر–دراسة العلاقة بين الظاهرتين (1990–2013). *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة*(11).

رجاء الربيعي. (2014). *دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي.* عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع.

رمزي زكي. (1998). *الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة.* الكويت: منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

سامي خليل. (1994). *نظرية الاقتصاد الكلي نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة.* الكويت: دون دار نشر.

سمية بلقاسمي . (2016–2017). إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي للاقتصاد الجزائري. *رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية.* شعبة الاقتصاد المالي، جامعة باتنة1.

سيجل باري. (1987). *النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين، ترجمة عبد الله منصور.* الرياض: دار المريخ للنشر.

صالح مفتاح. (2005). *النقود والسياسات النقدية*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

ضياء مجيد الموسوي. (1994). *النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

مايكل ابدجمان. (1999). *الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور*. الرياض: دار المريخ للنشر.

محمد علي فرهاد. (1993). ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري دراسة تحليلية عن الفترة 1954-1993،. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد2*.

نوة بن يوسف. (2016). تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي. (2010). *آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي*. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

Industrial Economics Review (KHAZZARTECH)
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856

Volume: 10 / N°: 02 (2020)

p 124-144

The theoretical rooting of the phenomenon of stagflation in the economic literature

Rabeh Khouni, Hamid Azri[†]

[1] University of Biskra (Algeria), khouni28302@yahoo.com

[2] University of Biskra (Algeria), hamidazri07@gmail.com

***Received*: 11-10-2020**	***Accepted*: 29-11-2020**

Abstract

This study aims to capture the phenomenon of stagflation in capitalist economies, as the correlation of the emergence of inflation and unemployment in Western capitalist economies was unknown before the 1970s, however, the Keynesian policy, especially in the United States, in addition to the first oil shock of 1973, have precipitated the emergence of this phenomenon.

The study found the great discrepancy between economic schools in their interpretation of the phenomenon of stagflation, the fact that led to the emergence of new economic schools such as the monetary school, supply-side economics and the institutional school.

Keywords:
Stagflation;
Unemployment;
Inflation;
Philips Curve.

JEL Classification Codes: E31, G01

[†] Corresponding author